Sequence of Meanings of Analysis In Chosen Texts of Imam Ali Speech

Edriss Jahil Edriss
Open Educational College/Babil
Idrisalmahana_73@yahoo.com

Submission date: 21 /11/2018 **Acceptance date**: 23/112/2018 **Publication date**: 11/2 /2019

Abstract:

The analysis considers as one of Arabic capacity and richness also that many pronunciations in Arabic structures may be expressed in more than one from. Here we try to explain the effect of sequential analysis in some pronunciation appeared in the texts of Nahj al-Balaghah. It has been mentioned in more than a novel between raising and erecting, raising and dragging and the consequent linguistic implications of what can be more likely than in terms of considered linguistic evidence. The studied text-as known- in the highest degrees of eloquence. That who say it the flocks will descend from him and the bird will not rise to him for his knowledge, understanding and eloquence. The curriculum text was compiled by the nobleman Al-Sharif Al-Radi, which included the Imam's sermons, his books and letters has chosen seventy eight(78) books, some of them long and others are short once, his wisdom and short words. Four hundred and eighty nine (498) phrase of short word of them were chosen.

Keywords: Imam Ali, Nahj al-Balaghah, IbnAbi al-Hadid, Sequential succession, Sharif Al-Razi.

تعاقب دلالات الإعراب في نصوصٍ مختارة من كلام الإمام علي (عليه السلام)

إدريس جاهل إدريس
الكلية المفتوحة/ بابل

الخلاصة

يُعدُّ الإعراب من ظواهر سعةِ العربية وثرائِها أيضاً، إذْ إنَّ ألفاظاً كثيرةً في بعض التراكيب العربية قد تُعرَب بأكثر من وجه، وهو باب واسع في اللغة، وسنحاول هنا أن نوضح أثر التعاقب الإعرابي في ألفاظ وردت في نصوص من نهج البلاغة، وقد ذُكر فيها أكثر من رواية، بين رفع ونصب، ورفع وجر، وما يترتّب على ذلك من دلالات مختلفة، وما يمكن أن يكون راجحاً منها بدلالة القرائن اللغوية المعتبرة.

والمتن المدروس _ كما هو معلوم _ في أعلى درجات الفصاحة، فقائله ينحدر عنه السيل ولا يرقى إليه الطير علماً وفهماً وفصاحةً. وقد جمع متن النهج السيد الجليل الشريف الرضي، فتضمن خطب الإمام، واختار منها ٢٤٢ خطبة، وكتبه ورسائله، واختار منها ٧٨ كتاباً، منها الطويل ومنها القصير، وحكمه وقصار كلماته، واختار منها ٤٩٨ عبارة أو كلمة قصيرة.

الكلمات الدالة: الإمام علي، نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، نصوص مختارة، الشريف الرضي.

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

١. المقدمة:

يُعدُّ الإعراب من ظواهر سعةِ العربية وثرائِها أيضاً، إذْ إنَّ ألفاظاً كثيرةً في بعض التراكيب العربية قد تُعرَب بأكثر من وجه، وهو باب واسع في اللغة، وسنحاول هنا أن نوضح أثر التعاقب الإعرابي في ألفاظ وردت في نصوص من نهج البلاغة، وقد ذُكر فيها أكثر من رواية، بين رفع ونصب، ورفع وجر، وما يترتّب على ذلك من دلالات مختلفة، وما يمكن أن يكون راجحاً منها بدلالة القرائن اللغوية المعتبرة.

والمتن المدروس _ كما هو معلوم _ في أعلى درجات الفصاحة، فقائله ينحدر عنه السيل ولا يرقى إليه الطير علماً وفهماً وفصاحةً. وقد جمع متن النهج السيد الجليل الشريف الرضي، فتضمن خطب الإمام، واختار منها٢٤٢ خطبة، وكتبه ورسائله، واختار منها ٧٨ كتاباً، منها الطويل ومنها القصير، وحكمه وقصار كلماته، واختار منها ٤٩٨ عبارة أو كلمة قصيرة. وما درسته من أمثلة التعاقب الإعرابي في نصوص النهج ستقسم في ثلاثة مطالب بحسب استقراء أمثلتها، وعلى النحو الآتي:

٢. المطلب الأول: تعاقب الرفع والنصب

ومن أمثلة ما ورد من ذلك:

١- في قوله (عليه السلام) يصف الدنيا: ((**أَلاَ وَإِنَّ اليَوْمَ المِضْمَارَ، وغَداً السِّبَاقَ، والسَّبَقَةُ الْجَنَّةُ، والغَايَةُ النَّارُ**)) [١: ٦١].

نقل شراح النهج أن (المضمار، والسباق) فيهما روايتان: الرفع على أنهما خبران لـــــ(إنّ) و(اليوم وغداً) اسماها، ورجّحه الراوندي، فقال: ((الأحسنُ أن يجعلَ (اليوم) اسماً صريحاً، ويكونُ اسمَ (إنّ) ويُرْفَعُ المضمارُ على أنَّه خبرُ(إنّ) وعلى هذا إعرابُ(وغداً السباق))) [٢: ٢١٨]. واختار ابنُ أبي الحديدِ نَصْبَ(المضمار والسباق) على أنهما اسما(إنّ)، فيكون الظرفانِ خبرينِ، وموضعُهما الرفعُ، لأنَّ ((ظرفَ الزَّمان يجوزُ أنْ يكونَ خبراً عن الحدثِ)) [٣: ٣/٦١].

أما البحرانيُّ فجوّز الإعرابين دونما اختيار لأحدهما، وأشار إلى اختلاف المعنى بين رفعِ(المضمار والسباق) ونصبهما، فَفَهِم من رأي الراوندي الذي اختار رفعَهما أنَّه جَعَلَ(اليوم، وغداً) اسمينِ صريحينِ، فاليوم كنايةٌ عن أيام الإنسان الباقية من عمره، وقد خَرَج عنِ الظرفية المبهمةِ إلى المعرفةِ، والأمرُ كذلك في(غداً) التي هي كنايةٌ عمّا بعدَ الموت، أي: يوم الحساب، فصلُحَ مجيءُ الظرفين في موضعِ الابتداءِ [٤: ٢/٦٢].

وأما نصب الاسمين على ما اختاره المعتزلي، فرأى البحرانيُّ أن فيه إشكالاً في(إن اليومَ المضمارَ) قال:((اليوم زمان، والمضمار زمان، فكيف يُخبَر عن المضمار باليوم؟ فيستلزم وقوعَ زمانٍ في زمانٍ آخر، ويكون أحدهما محتاجاً إلى زمانٍ آخرَ، وذلك محالٌ)) [٤:٢/٦٣].

ويُفهَم من كلامه أنَّ الإشكالَ واقعٌ في أن كلاً من المبتدأ والخبر زمانٌ، فالمضمار اسمٌ يُطْلَقُ على الوقتِ أي: ((الأيام التي تُضَمَّرُ فيها الخيلُ للسِّباقِ أو للرَّكضِ إلى العَدُوِّ، وتَضْميرُها أن تُشَدَّ عليها سُروجُها وتُجَلَّل بالأَجِلَّة، حتَّى تَعْرقَ تحتها فيذهب رَهَلُها، ويشتدّ لحمُها، ويُحْمَل عليها غِلمانٌ خِفافٌ يُجْرُونها، ولا يَعْنُفونَ بها)) [٥:٤/٤٩١].، ويقدّر هذا الوقت بأربعين ليلة [٦: ٥٤٣].

وقد استعار الإمام(عليه السلام) المضمار هنا إلى حياة الإنسان لما بينهما من تشابه فالإنسان يستعدُّ بالتقوى والأعمال الصالحة ليكون من السابقين إلى لقاء الله تعالى، كما يستعدُّ الفرسُ للسِّباقِ بالتَّضميرِ وهو

التسمينُ ثمَّ القوت [٧:١/٢٤٣]. وأما اليوم فزمانٌ معلوم، فلا يصحُّ بعد الإخبار بوقوع الزَّمانِ في الزمان، لأنَّه يلزم منه أنَّ الزمانَ سيكون محتاجاً إلى زمانٍ آخرَ، وهذا محالٌ [٤:٢:٦٢].

وأما(وغداً السباق)، فجوّز الشراح فيه نصب(السباق) على أنه اسم(إنّ)،و(غداً) في موضع الخبر، ومَنَعَ رَفْعَ(السباق)، لأنه لو كان خبراً لكان(غداً) اسمَه، فيكونُ هو المبتدأ في الأصل، و(السباق) خبره، وهذا لا يجوز، لأنَّ السباقَ ليس محمولاً على(غداً)، إذ لو كان محمولاً عليه لكان الحمل بمعنى(هو) نحو:(الإنسان الضَّحّاك أي: هو الضَّحّاكُ)، أو الحَمْل بمعنى (ذو) كقولنا: (الجسم الأبيض، أي: ذو بياض) ولا واحد من المعنيين بحاصل في(غداً السباق)، لذا مَنَع أن يكونَ السباقُ خبرَ(إنَّ).

ويبدو للباحث أن وجهَ النصبِ في(المضمار والسباق) أولى، لسببين:

أحدهما: ورودُ الروايةِ الصريحةِ بالنصبِ، وهي روايةُ الشَّريفِ الرضيِّ التي تُسَمّى بالنسخةِ الخطيةِ، أو النسخةِ الأمِّ [٨: ٧/٣١٧] .

والسبب الآخر: التكلّفُ الظاهرُ في رفعِ الاسمينِ، فإنّ ما تأوّله الشُّرّاحُ في(اليوم، وغداً) من معنى الاسمِ الصريح، وإلغاء الظرفية منهما، فيه من التكلُّف ما لا يخفى، ولأنَّه مع الإبقاء على(اليوم، وغداً) ظرفين مُبْهَمين لا يصحُّ رفعُ(المضمار والسباق)، لأنَّ المضمار ليس عين(اليوم)، ولا(السباق) عين(غداً)، ذلك أنَّ المضمارَ ليس اسماً مجرداً للزَّمانِ، بل هو زمانٌ مشتمل ٌ على حَدَث هو التضميرُ، فهو زمانٌ مخصوصٌ بوصفٍ مخصوصٍ مقيَّد، لذا يَصِحُّ الإخبارُ عنه باليوم، وكذلك الحال في(غداً السباق).

٢- في قوله(عليه السلام) في توحيد الحق سبحانه: ((**لاَ يُشْمَلُ بِحَدٍّ، وَلاَ يُحْسَبُ بِعَدٍّ، وَإِنَّمَا تَحُدُّ الأَدَوَاتُ أَنْفُسَهَا، وتُشِيرُ الآلاَتُ إِلَى نَظَائِرِهَا، مَنَعَتْهَا (مُنْذُ) القِدَمِيَّةَ، وَحَمَتْهَا(قَد) الأَزَلِيَّةَ، وَجَنَّبَتْهَا(لَوْلاَ) التَّكْمِلَةَ**))[١: ٣٦٦].

ذكر الشراح روايتين لـــ(القدمية، الأزلية، التكملة) هما: الرفع والنصب، وترتَّب على كلٍّ منهما دلالة تخالف الأخرى.

أما رواية رفع هذه الأسماء، فوجَّهها الشراح [٢:١/٢١٨]،[٧: ١/٢٤٣]،[٤:٤/١٨٣]. بأنْ تكونَ الضمائرُ المتصلةُ بالأفعالِ مفعولاتِ أُولَ، و(منذ، قد، لولا) مفعولات ثوانيَ، وأنّ(القدمية، الأزلية، التكملة) مرفوعاتٌ على الفاعلية، وتقديرُ المعنى: ((أنّ قدمَه تعالى، وأزليتَه، وكمالَه منعت الأدواتِ، والآلاتِ من إطلاق(منذ، وقد، ولولا) عليه سبحانه لِدَلالتِها على الحدوث، والابتداء المنافيَين، لقدمه، وأزليته، وكماله))[٤: ٤/١٨٣].

وعلى رواية النصب تكون الضمائر في(منعتها، حمتها،جنبتها) الراجعة إلى الأدوات والآلات في محل نصب مفعولات أُولَ، و(القدمية، الأزلية، التكملة) مفعولات ثوانٍ للأفعال و(منذ، قد، لولا) محلها الرفع على الفاعلية. ومعنى الكلمة الأولى ((أنَّ إطلاقَ لفظةِ(منذ) على الآلات والأدوات في مثل قولنا: هذه الآلاتُ وُجِدَتْ مُنْذُ كذا يَمْنَع كونَها قديمةً، إذ كان وضعُها لابتداءِ الزَّمانِ وكانت لإطلاقها عليها متعينة الابتداء، ولا شيءَ من القديم بمتعين الابتداء، فينتُجُ أنَّه لا شيءَ من هذه الأدواتِ والآلاتِ بقديمٍ)) [٤: ٤/١٨٣]. أما معنى الكلمة الثانية(قد) فإنها ((تُفِيدُ تَقْرِيبَ الماضي من الحالِ، فإطلاقُها عليها كما في قولك: قد وُجِدَتْ هذه الآلةُ وقتَ كذا، يَحْكُم بِقُرْبِها من الحال، وعدمِ أزليتِها، ولا شيءَ من الأزليِّ بقريب من الحال، فلا شيءَ من هذه الآلاتِ بأزليٍّ)) [٤: ٤/١٨٣]، فإطلاقُ لفظةِ(قد) على هذه الأدواتِ، والآلاتِ يمنعُها منْ أنْ تكونَ أزليةً. والحال نفسُها بالنسبة إلى الكلمة الثالثة، إذ تجنّب هذه الأدوات و الآلات أنْ تكونَ كاملةً، فـــ ((وضعُ(لولا) دالاً على امتناع الشيء لوجود غيره، فإطلاقها عليها في مثلِ قولِك عندَ نظرِك إلى بعْضِ الآلاتِ المستحسنةِ،

والخلقةِ العجيبةِ، والأذهان المتوقدة: ما أحسنَها، وأكملَها، لولا أنَّ فيها كذا، فيدلُّ بها على امتناعِ كمالِها، لوجود نقصانٍ فيها، فهي مانعةٌ لها من الكمالِ المطلقِ)) [٤: ١٨٣/٤].

وقد رجّح الراوندي والبحراني رواية نصب(القدمية، الأزلية، التكملة) على أنها مفعولاتٌ ثوانٍ للأفعال،((لوجودها في نسخة الرضيِّ(رض) بخَطِّه))[٢: ٢١٨/١]،[٤: ١٨٣/٤].

وتابعهما حبيبُ اللهِ الخوئي في قولَيْه، فذَكَرَ أنّ: ((المرويَّ عن نسخة الرضي نصب(القدمة، والتكملة، والأزلية) ومن بعض النسخ رفعُها، فعلى الرواية الأولى الضمائرُ المتصلةُ مفعولات أُول للأفعال الثلاثة ولفظة(منذ، قد، لولا) في موضع الرفع على الفاعل، والمنصوبات الثلاثة مفعولات نائبة بالواسطة، وعلى الرِّوايةِ الثَّانيةِ فارتفاعُ الأسماءِ الثلاثةِ على الفاعليةِ، والضمائرُ المتصلة مفاعيل أُول و(منذ، وقد، ولولا) مفاعيل ثوان)) [٩: ٦٠/١١]

وخالف التستري، فَعَدّ (القدمية، والأزلية، والتكملة) منصوباتٍ على نزع الخافض، مستدركاً على أصحابِ المعجماتِ أنَّ الأفعالَ الثلاثةَ(منع، حمى، جنّب) تتعدّى إلى مفعولَينِ: الأوَّلُ منهما مفعولٌ صريحٌ، وتتعدى إلى الثاني بواسطة(عن) أو(مِن) وليست هذه التعدية في المعجمات، ولذا أعرب (منذ، وقد، ولولا) الواردة في قول الإمام(عليه السلام) بدل بعض من كل من الضمائر المتصلة في(منعتها، وحمتها، وجنّبتْها) ودليله على ذلك أن الأدوات والآلات المذكورة هي نفسها(منذ، وقد، ولولا) وغير ذلك، فيصحّ القول بإبدال هذه الأدوات من الضمائر المتصلة بالأفعال، لأن الأدوات والآلات عبارة عن(منذ، وقد، ولولا) [٨:١/ ٢٩٦– ٢٩٧].

ويبدو للباحث رجاحة رواية نصبِ الأسماءِ الثلاثةِ(القدمية، والأزلية، والتكملة)، ورفع(منذ، وقد، ولولا)، نظراً لأنَّ روايةَ النصبِ وردت في نسخة الشريف الرضي بخطِّه، ويعضُدُها ما رُوِي في بعض المصادر من أن تتمة خطبة الإمام(عليه السلام): ((ولا تُغَيِّبُه مذ، ولا تُدْنيه قد، ولا تَحْجُبُه لعلّ، ولا تُوقِّتُه متى، ولا تَشْمله حين، ولا تُقارنُه مع)) [١٠: ٦١]، فظهر منها أن هذه الأدوات، والتي قبلها(منذ، ولولا) هي الفواعل، والذي يذكر بعدها شأنه النصب على أنه مفعولٌ به على معنى أن هذه الأدوات التي ذكرت إنما تُعيِّن الحدَّ لأنفسِها من الممكنات، وتشير إلى نظائرها من المخلوقات، ولا يُمْكِنُ أنْ تحدَّ الباري تعالى وتشير إليه جلّ وعلا.

٣– في قوله(عليه السلام) في فضل الدين: ((**وَإِنَّكُمْ إِنْ لَجَأْتُمْ إِلَى غَيْرِهِ حَارَبَكُمْ أَهْلُ الْكُفْرِ ثُمَّ لاَ جَبْرَئِيلُ وَلاَ مِيكَائِيلُ وَلاَ مُهَاجِرُونَ وَلاَ أَنْصَارٌ يَنْصُرُونَكُمْ**)) [١: ٤٠٤].

ذهب جملةٌ من الشرّاح إلى ترجيح رواية النصب في المعطوفات المذكورة في النص، فقد اعتدَّ ابنُ أبي الحديد برواية النصب، وجوّز مجيء اسم(لا) النافية للجنس معرفةً مؤولةً بنكرة، مستشهداً بما ورد في كتب النحو من شواهد تعضد مثله، كقولهم: ((قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها)) [١١: ٢٩٧/٢]، وقول الراجز [١١: ٢٩٦]:

لا هَيْثَمَ الليلةَ لِلْمَطِيِّ ولا فتى مِثْلُ ابنِخَيبَرِيِّ

وتابعه في ذلك حبيبُ الله الخوئي، فأوَّل مجيء اسم(لا) النافية للجنس معرفةً بما أوّلَه به النحويون [١٢: ٣٨٣/١]، فذكر أنّ ذلك جائز في: ((العَلَمِ المُشْتَهِرِ ببعضِ الخِلالِ فيُؤوَّلُ بنكرة فينتصبُ و يُنْزَعُ منه لامُ التَّعريفِ إن كان فيه، نحو:(لا حَسَنَ) في الحسنِ البصريِّ، و:(لا صَعَقَ) في الصَّعَقِ، أو فيما أُضيفَ إليه نحو: لا امرئَ قَيْسٍ، ولا ابنَ زُبَيْرٍ، ولتأويلِه بالمُنَكَّرِ وجهانِ: إمّا أنْ يقدَّرَ مُضافٌ هو(مِثْلَ) فلا يتعرّف

بالإضافة لتوغّله في الإبهام وإمّا أنْ يُجْعَلَ العلمُ لاشتهاره بتلك الخلّة كأنّه اسمُ جِنْسٍ موضوعٌ لإفادة ذلك المعنى)) [٩: ١٨٢/١٣].

وأيَّدَ التستري ما ذهب إليه ابن أبي الحديد وحبيب الله الخوئي، مع اعترافه بأنَّ الرواية المشهورة بالرفع، كما رواها البحراني، قال: ((قولُه(عليه السلام):(ولا مهاجرون ولا أنصار)، بلا لام، دون أن يقولَ: ولا المهاجرون و لا الأنصار، دليلٌ على إرادة العموم بجبرئيل و ميكائيل، كقولهم:(ولا أبا حسن)، دون أنْ يقولوا: ولا أبا الحسن، ولا فَرْقَ بين روايةِ الرَّفْعِ و النَّصْبِ في المعنى مع تكرار لا، مع أنّ الرواية المشهورة الرفع، كما في ابن ميثم الّذي نسخته بخطّ المصنّف)) [٨: ٢٩٠/٤].

ولمّا وقف البحراني على قوله(عليه السلام): ((لا جبرئيل ولا ميكائيل ولا مهاجرون ولا أنصار)) رجّح رواية رفع هذه المعطوفات على رواية النصب، مخالفاً بذلك مَن سبقه.

ورفع هذه الأسماء عنده على أنّها مبتدآتٌ أخبارها محذوفة، و(لا) مهملة، كما أُهمِلَتْ في أحد أوجه إعراب(لا حولَ ولا قوة إلا بالله) [١٣: ١٣١١/٣]، والمعنى عنده أنّ ((عدَّهم نصرةُ الملائكة والمهاجرين والأنصار لهم، إمّا لأن النصرة كانت مخصوصة بوجود الرسول والاجتماع على طاعته وقد زالت بفقده، أو لأنّها مشروطة بالاجتماع على الدِّين والذبِّ عنه، وإذا التجأوا إلى غيره، وحاربهم الكفّار لم يكنْ لهم ناصرٌ من الملائكة، لعدم اجتماعهم على الدِّين ولا من المهاجرين والأنصار لفقدهم)) [٤: ٣٥٥/٤].

ويبدو أنّ رأي البحرانيِّ في هذه المسألة أرجح، إذ إنَّ رفعَ الأسماء الأربعة دليلٌ على تخصيص مدلولها بالملَكَينِ المعروفَين (جبرائيل، وميكائيل) والفريقَينِ المعروفَينِ بنصرتهما اللهَ ورسولَه(المهاجرون، والأنصار)، وفي ذلك تنبيهٌ على فضيلة هذه الأسماء المذكورة، فيكون كلامُه(عليه السلام)، في مدحهم وإظهار فضيلتهم، وعونهم أهل الحقِّ، على وَفْقِ ما مدَحَهم به القرآن الكريم في مواضعَ كثيرةٍ منه، ويعضد وجه الرفع أن الروايةَ المكتوبة بخط الشريف الرضي قد رُوِيَت بالرفع، والرواية الموثوقة أولى.

٣. المطلب الثاني: تعاقب الرفع والجر

ورد هذا التعاقب في قوله(عليه السلام) في فضل القرآن الكريم : ((**كِتَابَ رَبِّكُمْ فِيكُمْ، مُبَيِّناً حَلاَلَهُ وحَرَامَهُ... بَيْنَ مَأْخُوذٍ مِيثَاقُ عِلْمِه، ومُوَسَّعٍ عَلَى اَلْعِبَادِ فِي جَهْلِه... وبَيْنَ وَاجِبٍ بِوَقْتِه، وزَائِلٍ فِي مُسْتَقْبَلِه، ومُبَايَنٌ بَيْنَ مَحَارِمِه، مِنْ كَبِيرٍ أَوْعَدَ عَلَيْه نِيرَانَهُ، أَوْ صَغِيرٍ أَرْصَدَ لَهُ غُفْرَانَهُ**)) [١: ٢٤] .

إذ اختلف الشرّاح في رواية(مباين) بين الرفع والجر، والاختيار بينهما، بحسب ما فهمه كلُّ واحدٍ منهم من دلالة النصِّ.

فرأى ابنُ أبي الحديد وجوب إعراب(مباين) بالرفع، على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير:(هو مباين)، ومَنَعَ إعرابَ الجرِّ، لأنَّه مقطوعٌ عمّا قبله في المعنى، واستدلَّ على رأيه بأنَّ الأحكام التي سبقت ذكر(مباين بين محارمه) تستدعي الشيء وضده، كقوله(عليه السلام): ((**بَيْنَ مَأْخُوذٍ مِيثَاقُ عِلْمِه، ومُوَسَّعٍ عَلَى اَلْعِبَادِ فِي جَهْلِه**))، أو تستدعي الشيء ونقيضه، كقوله(عليه السلام): ((**وبَيْنَ وَاجِبٍ بِوَقْتِه، وزَائِلٍ فِي مُسْتَقْبَلِه**)) أما ((**مباين بين محارمه**)) فلا يستدعي ضداً له أو نقيضاً، إذ إن القرآن غير مقسوم قسمين، مباين بين محارمه وغير مباين، وهذا القول لا يجوز [٣: ١٢٠/١].

على حين أعرب البحراني(مباين) بالجر، عطفاً على المجرورات قبله، ورأى أن في جرِّه تلطفاً في المعنى، ذلك أنَّ ((المحارمَ لمّا كانت هي محالّ الحكم المُسَمّى بالحُرْمَةِ، صارَ المعنى: بين حكمٍ مباينٍ وبين محالّه، وهو الحرمة)) [٤: ١/٢٧٧].

وإنَّما قدّرَ(بينَ حكمٍ) قبلَ(مباينٍ) ليصحَّ جره، وأوّل(محالّه) بالحرمة، ليقرَّ التعدد في معنى(مباين) على سبيل الحكم وضدِّه، وبذا صحّ عند البحراني وجه جر(مباين) عطفاً على المجرورات قبله، ليتصل بمعنى ما سبقه، لأنَّ ما قبله من أحكامِ القرآن الكريمِ المذكورة تحمل المعنى وضدَّه أو المعنى ونقيضَه.

وقد تابع البحراني حبيبُ الله الخوئي، فأعرب مباين بالجر عطفاً على ما سبقه بتقدير:(بين مباين وبين محارمه)، ولم يقدّر(حكم) مع مباين، بل اكتفى بتقدير(بين) محذوفة وحدها، ونقد على ابن أبي الحديد رأيه ووصفه بالوهم، مستدلاً((بأن القرآن الكريم ليس منحصراً في المباين، بل بعضُه جدلٌ، وبعضُه قَصَصٌ، وبعضُه مَثَلٌ، وبعضه أحكامٌ، وبعضه ترغيبٌ، وبعضه ترهيبٌ، كما أنَّ بعضَه مباينٌ بين محارمِه إلى غيرِ ذلك ممّا اشْتَمَل عليه)) [٩: ٢/١٧٧].

وأثبت أيضاً أنَّ(بين) المقدرةَ هنا مضافةٌ إلى شيءٍ يقومُ مقامَ شيئين، كما في قوله تعالى: ﴿تُؤْمَرُونَ مَا فَافْعَلُوا ۖ ذَٰلِكَ بَيْنَ عَوَانٌ بِكْرٌ وَلَا فَارِضٌ ۖ لَّا بَقَرَةٌ إِنَّهَا﴾البقرة/٦٨، وفي قول امرئ القيس [١٤: ٢١]:

قِفا نَبْكِ مِن ذِكْرى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فحوملِ

والشاهد فيه: إضافة(بين) إلى متعاطفين بالفاء، والأصل أن يعطف بالواو لا بالفاء [١٥: ١٦-١٧].

إذ يصح هنا تقدير(بين) المحذوفة قبل(مباين)، لأنه شيءٌ يقومُ مقامَ شيئين [٩: ٢/١٧٧]

وأما التستري فخالف ما ذهب إليه البحراني والخوئي، وأغلظ عليهما القولَ، واختار رأي ابن أبي الحديد في وجوب رفع مباين، ومَنْعِ جرِّه، فقال: ((أمّا ما قاله ابنُ مَيثم: ففيه تكلُّفٌ لا تلطُّفٌ، وأمّا ما قاله الخوئيُّ فخبطٌ، لأنَّ ما قاله صحيحُ جواز إضافة(بين) إلى(محارمه) من دون عطفٍ عليه، وأمّا(مباين) فيجب إمّا رفعُه كما قال ابنُ أبي الحديد، وإمّا تقدير(بين) له، حتى يَصِحَّ جرُّه كما قال ابن ميثم، و حيث ما قاله ابنُ ميثم تكلفٌ، لا يناسب كلامه(عليه السلام)، يَتَعَيَّنُ رَفْعُه)) [٨: ١/١٥].

فـــــ(بين) التي يصحُّ تقديرُها قبل(مُباين) هي(بين) التي قدّرها البحراني ليعلم إعراب الجر في(مُباين)، ويصحَّ ربطُ الكلام بالمجروراتِ قبله، لا(بين) التي وسَّع الخوئي معناها فأضافها إلى شيءٍ يقوم مقام شيئين وهو مُباين، فهذا عند التستري خبطٌ في فهم كلامه(عليه السلام)، ولاسيما أن الرّفعَ ظاهرُ المعنى، وهو ما يراه الباحث، لأنَّ وجه الرفع وجهٌ لا تكلفَ فيه من حيث الإعراب، ولا من حيث المعنى، فلا داعيَ لتخريجه على الجرِّ، وتأويل محذوفاتٍ مقدَّرةٍ لتحقيقِ صلة المعنى مع ما سبقه.

٤. المطلب الثالث: تعاقب التنوين ومنع الصرف

يتبيّن ذلك في قول الإمام (عليه السلام) في عهد له إلى بعض عماله، وقد بعثه على الصدقة: ((**وإنّا مُوَفُّوك حقَّك، فَوَفِّهِمْ حُقُوْقَهم، وإلا تفعلْ فإنَّك من أكْثر النّاسِ خُصُوماً يومَ القيامةِ، وبُؤْسَى لِمَنْ خَصْمُهُ عندَ اللهِ الفقراءُ والمساكينُ...**)) [١: ٤٨٥].

إذ اختلف الشّرّاح المتقدمون في إعراب (بؤسا) اختلافاً أفضى إلى اختلاف المعنى، فذهب الراونديّ [٢: ٦١/٣] إلى أن اللفظة منونة، والبؤس مصدر بمعنى الشدة، وقد نُكّر ونُصب في هذا الموضع على المصدرية.

على حين ذهب ابن أبي الحديد [١٦٠/٣:١٥] إلى أن اللفظة ممنوعة من الصرف، وأنكر على الراونديّ تنوينها، لأنها لفظة مؤنثة، وهي (بُؤْسى) بوزن فُعْلَى، مثل: فُضْلَى، ونُعْمى، وطُوبْى، يقال: بُؤْسى لفلان.

وانتصر الشّرّاح اللاحقون [٤: ٣٦٧/٤]، [٩: ٣٨/١٩]للراوندي، مستدلين بما خطه الرضيّ بيده من كتابة اللفظة بالألف لا بالياء، كما في نسخة البحراني (بؤساً) ومطابقة رأيه للعربية، إذ تنصب (بؤساً) على المصدر، كما يقال: سُحقاً لك، وبُعداً، فضلاً عن ظهور المعنى في قول الراونديّ، إذ يقال: بئسَ الرجلُ يبأسُ بُؤساً، أي اشتدت حاجته فهو بائس، فكأنّ (بُؤساً) بمعنى (فقراً) و (سُوءاً).

٥. الخاتمة

أظهر هذا البحث الموسوم بـــ(التعاقب الإعرابي في نصوص من نهج البلاغة) أن جملة من نصوص النهج قد خضعت لاختلاف في روايتها ممّا استتبع اختلاف العلامات الإعرابية، واختلاف توجيه الشراح لها بحسب المعنى الذي فهمه كلّ منهم.

وقد رصد الباحث ثلاثة مطالب يمكن أن ينتظمها هذا التعاقب، هي: مطلب التعاقب بين الرفع والنصب، وهو مطلب أوسع من المطلبين الآخرين، وهما مطلب التعاقب بين الرفع والجر، ومطلب التعاقب بين التنوين ومنع الصرف.

وكان للباحث وقفات مع آراء العلماء، في محاولة للإدلاء برأي، وترجيح آخر، بحسب ما توافر له من أدلة علمية. والحمد لله أولا وآخراً.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

٦. المصادر

ـــ القرآن الكريم
١- د. صبحي الصالح، " تحقيق نهج البلاغة"، مطبعة وفا، إيران، قم، ١٤٢٩هـــ.
٢- قطب الدين سعيد بن هبة الله الراونديت ٥٧٣هـــ، " منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة"، تحقيق عبـــد اللطيف الكوهكمري، عنيتب طبعة مكتبة المرعشي، قم المقدسة، ١٤٠٦هـــ.
٣- عز الدين ابن أبي الحديد المعتزلي ت٦٥٦هـــ، "شرح نهج البلاغة"، تحقيق محمد أبو الفـــضل إبـــراهيم، مؤسسة إسماعيليان، طبعة قم المقدسة.
٤- ميثم بن علي البحراني ت٦٧٩هـــ، " شرح نهج البلاغة"، مطبعة أنوار الهدى، طبعة قم المقدســـة، ط ١، ١٤٢٧هـــــ.
٥- محمد بن مكرم بن منظورت ٧١١هـــ، " لسان العرب"، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حـــسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف،القاهرة.
٦- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت ٨١٧هـــــ، " القاموس المحيط"، دار الجيل، بيروت، ١٩٥٢م.

٧- محمد بن الحسين الكيدري ت ق ٦هـــ "حدائق الحقائق في فسر دقائق أفصح الخلائق"، تحــقيق عزيز الله العطاردي، طهران، ١٣٧٥هــ.
٨- محمد تقي بن كاظم التستريت ١٤١٥هــ، " بهج الصباغة في شرح نهج البلاغــة"، منــشورات مكتبــة الصدر، طهران.
٩- حبيب الله بن السيد محمد الخوئيت١٣٢٤هــ، " منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة"، تصحيح إبــراهيم الميانجي، منشورات المكتبة الإسلامية، طهران، ط ٤.
١٠- الحسن بن علي بن شعبة الحراني ت٣٣٦هــ،" تحفالعقول عن آل الرسول"، دار المرتضى، بيروت.
١١- سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبرت ١٨٠هــ " كتاب سيبويه"، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هــارون، مكتبة الخانجي،القاهرة،ط ٣، ١٩٨٨ م.
١٢- محمد بن سهل ابن السراج ت ٣١٦هــ، " الأصول في النحو"، تحقيق د. عبد الحسين الفتلــي، مؤســسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٦ م.
١٣- أبو حيان النحوي محمد بن يوسف ت٧٤٥هــ، " ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق د. رجــب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
١٤- امرئ القيس: " الديوان"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٥، ١٩٥٨م.
١٥- محمد بن القاسم بن الأنباري ت٣٢٨هــ،" شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات"، تحقيق عبــد الــسلام محمد هارون، دارالمعارف، مصر، ط ٦، ٢٠٠٥م.